

مسح الموازنه المفتوحة – قطر 2012

مؤشر الموازنة المفتوحة 2012 - الدرجة: 0 نقطة

[[توفر حكومة قطر للعامة ما يلي: معلومات قليلة---الحد الأدنى---بعض المعلومات---كثيرة---مكتفة.]]
أ- فهرس الميزانية المفتوحة:
المخطط 1. نتائج OBI في استطلاع الميزانية المفتوحة لعام 2012

مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) لعام
2012
0

المخطط 2. كيف تقارن قطر بجيرانها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

13	الجزائر
13	مصر
4	العراق
57	الأردن
33	لبنان
38	المغرب
0	قطر
1	المملكة العربية السعودية
11	تونس
11	اليمن

يهدف استطلاع الميزانية المفتوحة إلى تقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية في كل دولة يتم استطلاعها تقوم بإتاحة ثمانية مستندات رئيسية للميزانية للعامة، بالإضافة إلى تحديد ما إذا كانت المعلومات المضمنة في هذه المستندات شاملة وفي وقتها المناسب ومفيدة أم لا. ويستخدم الاستطلاع المعايير المقبولة دولياً من أجل تقييم شفافية ميزانية كل دولة، وقد تم تطويره من قبل منظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI).

وتستخدم نتائج 95 من 125 في أسئلة استطلاع الميزانية المفتوحة لحساب نتائج الأهداف وتصنيفات الشفافية النسبية الخاصة بكل دولة يتم إجراء الاستطلاع بها. وتمثل هذه النتائج المجموعة فهرس الميزانية المفتوحة (OBI)، وهو مقياس المقارنة المستقل الوحيد لشفافية الميزانيات في العالم.

وكانت نتيجة فهرس الميزانية المفتوحة لقطر في عام 2012 هي صفر من 100، وهذه النتيجة أقل بكثير من المتوسط وهو 43 لكل الدول المائة التي تم استطلاعها. كما أنها أقل من النتائج الخاصة بكل الدول الأخرى في المنطقة، بما في ذلك الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس واليمن. وتشير نتيجة قطر إلى أن الحكومة لا توفر للعامة إلا أقل قدر ممكن من المعلومات حول الميزانية الحكومية للدولة والأنشطة المالية أثناء عام الميزانية. ويؤدي ذلك إلى وضع التحديات أمام المواطنين عند محاسبة الحكومة حول إدارتها للأموال العامة.

المخطط 3. من الصفر إلى 100: هل قامت قطر بزيادة مقدار المعلومات التي تتيحها في تقارير الميزانية الرئيسية الثمانية؟

بيان ما قبل الميزانية	2010	غير متاح
	2012	0
اقتراح الميزانية التنفيذية	2010	غير متاح
	2012	0
الميزانية الموضوعية	2010	غير متاح
	2012	0
ميزانية المواطنين	2010	غير متاح
	2012	0
تقارير العام	2010	غير متاحة
	2012	0
مراجعة نصف العام	2010	غير متاح
	2012	0
تقرير نهاية السنة	2010	غير متاح
	2012	0
تقرير المراجعة	2010	غير متاح
	2012	0

ملاحظة: تشير "غير متاح" إلى أن قطر لم يتم تضمينها في استطلاع الميزانية المفتوحة لعام 2010.

يتكون فهرس الميزانية المفتوحة من نتائج فرعية لكل مستند من مستندات الميزانية الرئيسية الثمانية التي يتم تقييمها في الاستطلاع. تمثل هذه النتائج الفرعية متوسط النتائج التي يتم تلقيها حول مجموعة من الأسئلة في الاستطلاع تقيس مدى الإتاحة للعامة ومقدار المعلومات المتاحة في المستندات. ويمكن مقارنة النتائج الفرعية في كل الدول المضمنة في الاستطلاع.

الجدول 1. ما هي المستندات الرئيسية الثمائية للميزانية، وهل يمكن للعامّة الوصول إليها؟

المستند	وصف المستند	حالة النشر
بيان ما قبل الميزانية	يوفر معلومات تربط بين سياسات وميزانيات الحكومة، وبشكل نموذجي تحدد الخطوط العريضة التي تحدد عرض الميزانية المقدم إلى الجهات التشريعية.	يتم عمله من أجل الاستخدام الداخلي
اقتراح الميزانية التنفيذية	توضح خطط الحكومة لتجميع العائدات من خلال الضرائب وغيرها من المصادر وإنفاق تلك الأموال لدعم أولوياتها، وبالتالي يتم تحويل أهداف السياسات إلى إجراءات.	يتم عمله من أجل الاستخدام الداخلي
الميزانية الموضوعية	هي الأداة القانونية التي تمنح الترخيص للتنفيذيين بتجميع العائدات، والإنفاق، والاستدانة.	يتم عملها من أجل الاستخدام الداخلي
ميزانية المواطنين	عبارة عن عرض غير فني لإتاحة فهم العامة لخطط الحكومة المتعلقة بجميع الأموال وإنفاق الأموال العامة من أجل تحقيق أهداف السياسات.	لم يتم عملها
تقارير العام	يوفر إجراءات دورية (شهرية أو ربع سنوية) بالعائدات والنفقات والديون الفعلية، والتي تسمح بإجراء المقارنات مع أرقام وتساويات الميزانية.	يتم عملها من أجل الاستخدام الداخلي
مراجعة نصف العام	توفر نظرة عامة حول تأثيرات الميزانية في منتصف عام الميزانية، وتناقش أي تغييرات في الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على سياسات الميزانية المعتمدة.	يتم عملها من أجل الاستخدام الداخلي
تقرير نهاية السنة	يحتوي على معلومات تهدف إلى مقارنة تنفيذ الميزانية الفعلي مع الميزانية الموضوعية.	يتم عمله من أجل الاستخدام الداخلي
تقرير المراجعة	عبارة عن تقييم مستقل لحسابات الحكومة يتم عمله من خلال مؤسسة المراجعة العليا في الدولة. وهو يهدف بشكل نموذجي إلى تقييم هل قام المسؤول التنفيذي بتجميع وإنفاق الأموال بما يتوافق مع الميزانية المعتمدة أم لا، وهل حسابات الحكومة المتعلقة بالعائدات والنفقات صحيحة ودقيقة أم لا مع توفير صورة يمكن الاعتماد عليها للموقف المالي.	يتم عمله من أجل الاستخدام الداخلي

التوصيات

من خلال نتيجة صفر من 100 في فهرس الميزانية المفتوحة لعام 2012، فإن حكومة قطر لديها الإمكانيات لتوسيع شفافية الميزانية بشكل كبير من خلال تنفيذ بعض الإجراءات، بعضها يمكن تحقيقه بسرعة كبيرة وتقريباً بدون أي تكلفة على الحكومة.

توصي شراكة الميزانية الدولية بأن تقوم قطر بتنفيذ الخطوات التالية من أجل تحسين شفافية الميزانية لديها:

- نشر بيان ما قبل الميزانية واقتراح الميزانية التنفيذية وتقارير العام ومراجعة نصف العام وتقرير نهاية العام وتقرير المراجعة، والتي يتم إنتاجها جميعها حالياً للاستخدام الداخلي فقط (يمكن العثور على إرشادات تفصيلية حول محتويات هذه المستندات في هذا الدليل). (<http://bit.ly/QGzHv8>): حسب استطلاع الميزانية المفتوحة لعام 2012، تقوم 47 دولة بنشر بيان ما قبل الميزانية، وهي تضم الدولة الجارة لقطر، وهي الأردن، وتقوم 79 دولة بنشر اقتراح الميزانية التنفيذية، بما في ذلك الدول المجاورة لها الجزائر والأردن ولبنان والمغرب، كما تقوم 78 دولة بنشر تقارير العام، بما في ذلك الدول المجاورة لها مصر والأردن ولبنان والمغرب واليمن وتونس، وتقوم 29 دولة بنشر مراجعة نصف العام، رغم أنه لا توجد

أي دولة في المنطقة تقوم بعمل ذلك، وتقوم 72 دولة بنشر تقرير نهاية العام، بما في ذلك الدول المجاورة لها مصر والعراق والأردن ولبنان واليمن وتونس، في حين تقوم 68 دولة بنشر تقرير المراجعة، بما في ذلك الدول المجاورة لها الأردن والمغرب وتونس. يمكن الوصول إلى ارتباطات إلى مستندات الميزانية التي يتم نشرها من قبل هذه الدولة من موقع ويب IBP التالي: <<http://bit.ly/P8NPOV>>.

- إنتاج ونشر ميزانية المواطنين. يمكن الوصول إلى إرشادات تفصيلية حول محتويات ميزانية المواطنين في هذا الدليل: <<http://bit.ly/QGzFmJ>> حسب استطلاع الميزانية المفتوحة لعام 2012، تقوم 26 دولة بنشر ميزانية المواطنين، بما في ذلك المغرب المجاورة لها.

ب- قوة التشريعات ومؤسسات المراجعة العليا في الإشراف على الميزانية

يختبر استطلاع الميزانية المفتوحة مدى فاعلية الإشراف الذي توفره التشريعات ومؤسسات المراجعة العليا. وتلعب هذه المؤسسات دورًا هامًا، غالبًا ما يكون منصوصًا عليه في الدساتير القومية، فيما يتعلق بتخطيط والإشراف على تنفيذ الميزانيات القومية.

الجدول 2. أداء قطر سيع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عند الحديث على الإشراف والمشاركة في الميزانية

الدولة	مشاركة الجمهور في الموازنة	سلطة الهيئة العليا للمراجعة و المحاسبات	السلطة التشريعية
الجزائر	ضعيف	معتدل	ضعيف
مصر	ضعيف	معتدل	معتدل
العراق	ضعيف	قوي	معتدل
الأردن	ضعيف	ضعيف	معتدل
لبنان	ضعيف	معتدل	معتدل
المغرب	ضعيف	ضعيف	ضعيف
المملكة العربية السعودية	ضعيف	معتدل	ضعيف
اليمن	ضعيف	قوي	ضعيف
قطر	ضعيف	ضعيف	ضعيف
تونس	ضعيف	ضعيف	ضعيف

قوي: متوسط النتيجة أكثر من 66 من المائة، متوسط: متوسط النتيجة بين 34 و66، ضعيف: متوسط النتيجة أقل من 34. يختبر استطلاع الميزانية المفتوحة هل توفر التشريعات الإشراف الفعال على الميزانية أم لا من خلال قياس الأداء فيما يلي: المشاورات مع المسؤول التنفيذي قبل كتابة تشريع مسودة الميزانية، وقدرات الأبحاث، والمناظرات الرسمية حول سياسة الميزانية العامة، والوقت المتاح لمناقشة واعتماد الميزانية، والسلطة القانونية التي تقوم بتعديل اقتراح الميزانية، والموافقة على التغييرات في ميزانية النفقات والعائدات الزائدة التي يتم تجميعها، وسلطات الميزانية التكميلية، والسلطة اللازمة لاعتماد استخدام أموال الطوارئ، وفحص تقارير المراجعة.

يقوم استطلاع الميزانية المفتوحة بتقييم هل تمتلك مؤسسات المراجعة العليا القدرة على توفير الإشراف الفعال على الميزانية أم لا من خلال استخدام المؤشرات الأربعة التالية: السلطة لإزالة رئيس مؤسسة المراجعة العليا، والقدرة القانونية على مراجعة الأموال العامة، والموارد المالية المتاحة، وإتاحة موظفي المراجعة المهرة.

التوصيات

- توصي شراكة الميزانية الدولية بأن تقوم قطر بتنفيذ الإجراءات التالية من أجل تحسين الإشراف على الميزانية لديها:
 - يجب أن يستشير المسؤول التنفيذي أعضاء التشريع كجزء من عملية تحديد أولويات الميزانية. ويجب أن يتوافر لدى التشريع القدرات الداخلية لتنفيذ تحليلات الميزانية وإجراء مناقشة رسمية لسياسة ما قبل الميزانية من أجل عمل عرض الميزانية التنفيذية، ويجب أن تقوم بفحص كل تقارير المراجعة، ويجب أن تمتلك القدرة على تعديل عرض الميزانية التنفيذية. يجب أن يطلب من المسؤول التنفيذي الحصول على الموافقة من التشريع قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية وبين العناصر الموجودة في نفس الخط، وقبل استخدام العائدات الفائضة التي يمكن أن تصبح متاحة أثناء تنفيذ الميزانية، وقبل استخدام أموال الطوارئ، ويجب أن يُطلب من المسؤول التنفيذي الحصول على الموافقة من التشريع للميزانيات التكميلية قبل أن يتم إنفاق تلك الأموال (انظر الأسئلة 59 و 97 إلى 100 و 102 إلى 107 في استطلاع رأي الميزانية المفتوحة).
 - منح القدرات لمؤسسة المراجعة العليا (SAI) من خلال الإجراءات التالية: ضرورة توفير الموافقة النهائية من التشريع أو القضاء من أجل إزالة رئيس مؤسسة المراجعة العليا، وإعطاء حرية التصرف إلى مؤسسة المراجعة العليا لتقرير المراجعات التي تقوم بها، وضرورة تحديد ميزانية مؤسسة المراجعة العليا من قبل التشريع أو القضاء، وأن يتسق مستوى التمويل بشكل كبير مع الموارد التي تحتاجها مؤسسة المراجعة العليا لتنفيذ مهمتها، وتعيين الموظفين المهرة لتنفيذ عمليات المراجعة لوكالات الحكومة المركزية التي تتعامل مع القطاع الأمني (انظر الأسئلة 90 و 92 إلى 94 من استطلاع رأي الميزانية المفتوحة).

ت- فرص المشاركة العامة

أظهرت الأبحاث وتجارب الدعاوى للمجتمع المدني على مدار الخمسة عشر (15) عامًا الماضية أن الشفافية في حد ذاتها لا تكون كافية من أجل تحسين الإدارة والسيطرة. ويمكن أن تعظم الشفافية بالإضافة إلى منح الفرص لمشاركة العامة في الميزانية من النتائج الإيجابية المقترنة بالميزانية المفتوحة. وبالتالي، فإن استطلاع الميزانية المفتوحة يقوم بتقييم الفرص المتاحة للعامة للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية القومية. ويمكن توفير هذه الفرص من خلال دورة الميزانية من خلال المسؤول التنفيذي والتشريع ومؤسسة المراجعة العليا. أظهرت الأبحاث وتجارب الدعاوى للمجتمع المدني على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية أن الشفافية في حد ذاتها لا تكون كافية من أجل تحسين الإدارة والسيطرة. ويمكن أن تعظم الشفافية بالإضافة إلى منح الفرص لمشاركة العامة في الميزانية من النتائج الإيجابية المقترنة بالميزانية المفتوحة. وبالتالي، فإن استطلاع الميزانية المفتوحة يقوم بتقييم الفرص المتاحة للعامة للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية القومية. ويمكن توفير هذه الفرص من خلال دورة الميزانية من خلال المسؤول التنفيذي والتشريع ومؤسسة المراجعة العليا.

الجدول 3. قطر تمتلك المزيد من القدرات لتحسين مشاركة العامة

النتائج	المتطلبات
	الالتزام بالعملية قبل الاستشارات.
غير موجودة	المتطلبات الرسمية لمشاركة العامة (Q114)
غير موجودة	توضيح أغراض مشاركة العامة (Q115)
غير موجودة	نشر مؤسسة المراجعة العليا لنتائج المراجعة بعد نشر تقارير المراجعة (Q124)
	عملية الاستشارات
غير موجودة	الآليات التي يتم تطويرها من خلال المسؤول التنفيذي من أجل المشاركة أثناء تخطيط الميزانية (Q116)
غير موجودة	جلسات الاستماع العامة في التشريع حول إطار عمل ميزانية الاقتصاد الكلي (Q119)
غير موجودة	جلسات الاستماع العامة في التشريع حول ميزانيات الوكالة المفردة (Q120)
غير موجودة	فرص التشريع اللازمة لتقديم الشهادات من قبل العامة أثناء جلسات استماع الميزانية (Q121)

غير موجودة	الآليات التي يتم تطويرها من خلال المسئول التنفيذي من أجل المشاركة أثناء تنفيذ الميزانية (Q117)
غير موجودة	الآليات التي يتم تطويرها من قبل مؤسسة المراجعة العليا للمشاركة في جدول أعمال المراجعة (Q123)
العملية التي يتم الالتزام بها بعد الاستشارات	
غير موجودة	الملاحظات من قبل المسئول التنفيذي على استخدام المدخلات التي يتم توفيرها من قبل العامة (Q118)
غير موجودة	إطلاق التقارير المتعلقة بجلسات استماع الميزانية من قبل التشريع (Q122)
غير موجودة	الملاحظات من قبل مؤسسة المراجعة العليا على استخدام المدخلات التي يتم توفيرها من قبل العامة (Q125)

بناءً على هذه المؤشرات، يؤدي استطلاع الميزانية المفتوحة لعام 2012 إلى اكتشاف أن هذه الفرص اللازمة للمشاركة العامة في عملية الميزانية في قطر ضعيفة.

التوصيات

توصي شراكة الميزانية الدولية بأن تقوم قطر بتوسيع مشاركة العامة في الميزانيات بعد التفكير في مؤشرات استطلاع الميزانية المفتوحة التي تكون نتائج الدولة فيها ضعيفة (انظر الجدول 3 والأسئلة من 114 إلى 125 في استطلاع الميزانية المفتوحة).

ث- وصف الاستطلاع والمنهجية والاعتمادية ومعلومات الاتصال بالباحث

إن استطلاع الميزانية المفتوحة عبارة عن أداة بحثية معتمدة على الحقائق تستخدم الظواهر التي يمكن ملاحظتها بسهولة لتقييم ما يحدث في الممارسة العملية. وتكون نتائج الأبحاث مدعومة بشكل نموذجي من خلال الاقتباسات والتعليقات، بما في ذلك الإشارة على مستندات الميزانية أو القانون أو المستندات العامة الأخرى أو بيان عام صادر عن مسؤول حكومي أو تعليقات من مراجعة وجهًا لوجه مع مسؤول حكومي أو مع طرف آخر لديه المعرفة. ويتكون الاستطلاع من استطلاع للرأي يتم إكماله لكل دولة من خلال خبراء مستقلين في الميزانية لا يقترنون بالحكومة القومية. ثم تتم مراجعة استطلاع رأي كل دولة بعد ذلك على حدة من قبل اثنين من الخبراء غير المعروفين الذين لا يكون لهم أي علاقة كذلك بالحكومة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم IBP بدعوة الحكومات القومية للتعلق على نتائج المسودة الناجمة عن الاستطلاع والنظر في هذه التعليقات قبل إنهاء نتائج الاستطلاع. وقد استغرقت عملية البحث كاملة في عام 2012 ما يزيد على 18 شهرًا بين يوليو 2011 وديسمبر 2012 واشتملت على 400 خبير تقريبًا.

يوفر استطلاع الميزانية المفتوحة مصدرًا يعتمد عليه للبيانات حول ممارسات شفافية الميزانيات للحكومات وممارسي التطوير ووسائل الإعلام والمواطنين. ويشتمل المستخدمون الحاليون لنتائج الاستطلاع على شراكة الحكومة المفتوحة ومبادرة إصلاح الميزانيات التعاونية في إفريقيا و **INTOSAI** والبنك الدولي في مؤشرات الحوكمة العالمية الخاصة به، ومجموعة من وكالات الدعم الثنائية والهيئات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف. وقد قوى نشر استطلاع الميزانية المفتوحة لعام 2012 الموضوع البارز للاستطلاع كمخزن عالمي للبيانات حول شفافية الميزانيات، والمشاركة، والمحاسبة.

وقد تم تنفيذ أبحاث لإتمام استطلاع الميزانية المفتوحة هذا من قبل مبادرة الميزانية المفتوحة، شراكة الميزانية الدولية، مركز

الميزانيات وأولويات السياسات، 820 First Street NE، Suite 510، Washington، DC، 20002،

info@internationalbudget.org.